

الرياض

الهندية HDFC بشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية وشركة

مملكة التقسيط» تطلق مشروعاً عملاقاً للتمويل الإسكاني في المملكة»



يوسف الشلاش لدى توقيع الاتفاقية

وقّع الأستاذ يوسف الشلاش نائب رئيس مجلس إدارة شركة مملكة التقسيط في الخامس والعشرين من يناير 2016 في مجموعة البنك الدولي (IFC) الجاري اتفاقية شراكة مع مؤسسة التمويل الدولية المتخصصة في تمويل شراء المساكن بالتعاون على تطوير شركة عملاقة في (HDFC) وشركة BANK بنينودلهي، وقد (IFC) المملكة العربية السعودية تعمل في تمويل شراء المساكن للمواطنين. وذلك بمبنى ال الأستاذ: عصمت توفيق رئيس منطقة الشرق الأوسط (IFC) وقع الاتفاقية نيابة عن مؤسسة التمويل الدولية الهندي، HDFC والسيد: كونريد دي سيلفا نيابة عن بنك

كما جري في نفس اليوم وفي ذات الإطار توقيع اتفاقية شراكة برعاية خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - لدى زيارته للهند وبحضور معالي وزير المالية الدكتور / إبراهيم العساف بين شركة مملكة التقسيط وبنك الهندي (HDFC).

وأوضح الأستاذ: يوسف الشلاش أن توقيع هذه الاتفاقية يأتي ضمن برنامج متكامل للتعاون مع مجموعة البنك الدولي للنهوض بصناعة التمويل الإسكاني الميسر وتطوير آليات العمل في الشركة ورفع مستوي الأداء. من مكانة (HDFC) حيث ترى شركة مملكة التقسيط في هذا التحالف إضافة عظيمة لها لما يتمتع به بنك عالمية وخبرة كبيرة في مجال التمويل الإسكاني الميسر خصوصا في الاقتصاديات الناشئة كالهند. حيث من انجح الشركات عالميا والتي نمت بشكل سريع لتصبح أفضل شركة في التمويل (HDFC) تعتبر شركة والجدير بالذكر أن مجموعة البنك الدولي USD الإسكاني في الهند بحجم أصول تفوق 20مليار دولار من هذه الشراكة (IFC) حيث استفادت مجموعة البنك الدولي (HDFC) تعتبر شريكا في بنك (IFC) لتطوير صناعة التمويل الإسكاني في الاقتصادات الناشئة

وقال الشلاش بهذه المناسبة ان مملكة التقسيط تسعى لتوفير آليات وبدائل متعددة للمواطن السعودي للحصول على التمويل الذي يمكنه من شراء الوحدة السكنية التي تناسب دخله وعدد أفراد أسرته وفي الوقت المناسب ليتحقق له الاستقرار النفسي والاجتماعي وبقسط يقارب قيمة الإيجار الذي اعتاد على دفعه

وأضاف الشلاش قائلاً: اننا وبفضل من الله توصلنا للتوقيع على هذه الاتفاقية مع مؤسسة التمويل الدولية نتيجة لسعيينا الحثيث لتطوير (HDFC) عضو مجموعة البنك الدولي والشركة الهندية المتخصصة (IFC) آليات تمويل شراء المساكن للوفاء بالطلبات المتزايدة على الشركة من قبل المواطنين لشراء مسكن العمر ولتعزيز قدرات وإمكانيات مملكة التقسيط في تمويل المواطنين لشراء الوحدات السكنية، خاصة وان الشركة حققت نجاحات كبيرة في هذا المجال بتمويل أعداد كبيرة من المواطنين لشراء مساكن لمدة تصل إلى 20 سنة

وأكد الشلاش على أن سوق العقار الإسكاني في المملكة تحتاج لاستكمال منظومات التمويل والتطوير لموازنة العرض والطلب بما يعود على الجميع بالمنفعة، وهذا ما حدا بنا للتعاون مع المؤسسات المحلية والعالمية لتوفير بيئة استثمارية محفزة للشركات العقارية للنجاح في توفير الوحدات السكنية بالكمية والنوعية المناسبة لتغطية الطلب الحالي والمتزايد في السنوات المقبلة. وحول أهداف الاتفاقية يقول الشلاش ان الأطراف الثلاثة اتفقوا على تطوير مشروع شركة للتمويل الإسكاني عالمية المعايير بالارتكاز على الأداء الناجح لمملكة التقسيط وخبراتها المتراكمة في المملكة في مجال التمويل الإسكاني وبدعم من مؤسسة التمويل الهندية، على أن يكون المقر الرئيسي للشركة في مدينة (HDFC) ودعم في من شركة (IFC) الدولية الرياض لنقوم بتوفير قروض إسكانية لشراء الوحدات السكنية المفردة أو بالجملة في كافة مناطق المملكة. واختتم الشلاش تصريحه بتقديم شكره لخدام الحرمين الشريفين - حفظه الله - على مباركته ودعمه للاتفاقيات الموقعة مع الجانب الهندي وجهوده الكبيرة في دعم القطاع الخاص ليقوم بدوره في المشاركة في خطط التنمية التي تسعى الدولة لتحقيقها في كافة المجالات حيث كان لتلك الجهود اكبر الأثر في تحفيز القطاع الخاص وتشجيعه للدخول في كافة المجالات الاستثمارية وعقد التحالفات الدولية لتطوير قدراته الإنتاجية

الجدير بالذكر أن شركة مملكة التقسيط كانت قد أبرمت في وقت سابق اتفاقية شراكة إستراتيجية طويلة الأمد مع شركة دار الأركان للتطوير العقاري بغرض تمويل شراء الوحدات السكنية التي تقوم دار الأركان بتنفيذها في مختلف مناطق المملكة واستطاعت من خلال هذه الشراكة تحقيق نجاحات مشهودة في تمويل أعداد كبيرة من المواطنين لشراء المساكن

المهندس سعود القصير مدير عام دار الأركان معلقاً على هذه الاتفاقية يقول: نأمل أن تكون هذه الخطوة الأولى ضمن سلسلة من الخطوات لاستكمال أنظمة مالية توفر التمويل المالي للراغبين في شراء مساكن من المواطنين بضمن دخلهم الشهري لرفع قدرتهم الشرائية لتملك السكن المناسب في سن مبكرة والتي لا يمكن أن تتحقق لهم في ظل الأنظمة الحالية حيث لا يتسنى لمعظم المواطنين شراء مسكن العمر إلا في أواسط الثلاثينات وأوائل الأربعينات والتي نأمل أن تصبح ممكنة في منتصف العشرينات بإذن الله بوجود مثل هذه الشراكات